مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث – (2020) 39-79
المعهد العربي للتخطيط

تداعيات أزمة كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية

حسين الطلافحة*
فيصل المناور**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في واقع الدول العربية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة، وبيان أهم التحديات المتوقعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة جرّاء تفشي فيروس كوفيد-19، ومن ثم صياغة نموذج مقترح داعم لتحقيق تلك الأهداف في المنطقة العربية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدت على منهج التحليل الكيفي لمجموعة من المؤشرات الدولية بشأن توقّع الآثار المترتبة على قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تفشي فيروس كوفيد-19. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن سياسات التنمية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص في دول المنطقة العربية لاتزال مجزأة، ومعدلات الفقر وعدم المساواة بتزايد مستمر، ضعف أطر المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعف استدامة هياكل الإنتاج والاقتصاد، وخلق فرص العمل، وغير ذلك.

Repercussions of the COVID-19 Crisis on the Sustainable Development Goals: New Challenges for Arab Countries

Hussain Al Talafha
Faisal Al Monawer

Abstract

This study aims to highlight the current standing of Arab countries on the sustainable development index, and to explain the main challenges to sustainable development due to the outbreak of the (COVID-19) pandemic. Thus, formulating a proposed model that supports the achievement of sustainable development goals in the Arab region. To achieve its objectives; the study employed a qualitative analysis approach for a set of international indicators regarding the anticipation of the effects of the ability of Arab countries to achieve sustainable development goals because of the outbreak of the (COVID-19) pandemic. This study reached a set of results, the most prominent of which was that development policies in Arab countries are still fragmented, poverty and inequality rates are constantly increasing, weak frameworks for participation in the implementation of sustainable development goals, as well as the poor sustainability of production and economic structures.

* وكيل المعهد العربي للتخطيط، البريد الإلكتروني: ddg@api.org.kw
** مستشار في الجهاز الفني – المعهد العربي للتخطيط، البريد الالكتروني: faisal@api.org.kw

مقدمة

وضعت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل الازدهار العالمي، ودعم السلام وتوسيع الحريات، وتأتي الخطة الطموحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في وقت تقف فيه المنطقة العربية عند مفترق طرق، حيث شكّلت النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي حاجزاً أساسياً أعاق الجهود التنموية، التي أثّرت بدورها على كافة الجوانب المرتبطة بتحقيقها. مثل؛ تفاقم الفقر؛ والجوع؛ وسوء التغذية؛ وقيّد الوصول إلى التعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية الأخرى؛ وازداد بذلك التمايز الاجتماعي والإقصاء.

وفي ظل خطر صحّي عالمي واسع النطاق وشديد الوطأة على المستوى العالمي بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، تحوّل ما يفترض أنه عقد من العمل الدؤوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة إلى عقد من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سُبل العيش. لقد أشعل فيروس كورونا (COVID-19) المستجد ذاكرتنا بأن القطاع العام القوي والفعّال هو خط الدفاع الأول ضد المخاطر التي تهدد نظماً بأسرها، وفي ظل صراعات متعددة وضغوط مالية متفاقمة وضعف القطاع العام، تتسع رقعة الوباء وتأثيراته على منجزات التنمية المستدامة في الدول العربية.

ولاحتواء التهديدات المتزايدة من انتشار الوباء ينبغي لمختلف الدول العربية العمل بشكل تشاركي للحدّ من انتقال العدوى وخفض حصيلة الوفيات. كما ينبغي التفكير بالآخرين لاسيما الفئات الأكثر ضعفاً والعمل على حمايتهم. حيث أن فيروس كورونا (COVID-19) لا يعرف حدوداً، فقد أثّر بشدة على حياة البشرية من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وعلى سُبل عيشهم. وتعتبر هذه الحالة طارئة على المستويين الإقليمي والدولي، وهي بذلك تستدعي استجابة طارئة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. استجابة لا ترمي فقط إلى إنقاذ البلدان أو الصناعات أو المؤسسات المالية في المنطقة العربية أو غيرها، بل إلى إنقاذ آلاف الأرواح البشرية، بمعنى أن أي مبادرة إنقاذ للقضاء على هذا الوباء يجب أن تتمحور حول رفاه الناس وتضامن أركان المجتمع، وأن تمكّن الحكومات من معاودة العمل من أجل إقامة عالم آمن وعادل ومزدهر لا يهمل أحداً.

وعليه، يمكن القول بأن ثمة إشكالية رئيسية تواجه الدول العربية في المرحلة الراهنة تكمن في معرفة الأثر السلبي الذي قد ينتج عن تفشي فيروس كورونا (COVID-19) المستجد على القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي سبيل طرح الإشكالية على بساط النقاش، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر تفشي فيروس كورونا (COVID-19) على القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟

ولتحقيق هدفها تعتمد هذه الدراسة منهج التحليل الكيفي لمجموعة من المؤشرات الدولية بشأن توقع الآثار المترتبة على قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جرّاء تفشي فيروس كورونا (COVID-19). والمقصود بعملية التحليل الكيفي للمؤشرات هو استخدام

البيانات والمعلومات الواردة في مختلف المؤشرات في عملية الكشف عن مستوى التقدم أو التراجع في المجال المراد دراسته، وذلك بأسلوب استقرائي أداته الرئيسية الملاحظة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية تسبقها مقدمة وتليها خاتمة. يناقش القسم الأول منها واقع الدول العربية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة. بينما يتناول القسم الثاني أهم الآثار المتوقعة والتحديات على التنمية المستدامة في المنطقة العربية جرّاء تفشي فيروس كورونا (COVID-19). أما القسم الثالث والأخير فيقترح نموذجاً داعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

أولاً: واقع الدول العربية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة

حققت الدول العربية مجموعة من النتائج المتنوعة على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة، يعكس اختلافاتها الشاسعة على عديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى وجود عدد قليل من القواسم المشتركة بين أنحاء المنطقة. بما في ذلك الأداء الضعيف في هدف التنمية المستدامة رقم (2) الذي يقيس منظومات الإنتاج الغذائي المستدام، وكذلك هدف التنمية المستدامة رقم (5) الذي يقيس المساواة بين الجنسين. وعديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى تظهر مزيداً من التباين. ومع ذلك، لم تحرز المنطقة العربية درجة عالية من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد حصلت على 58 درجة من أصل 100 درجة كمتوسط (أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة،2019).

هذا، وقد برزت في عام 2019 خمس دول كقيادات إقليمية بمجموع 65 درجة أو أكثر – مما يعني أنها قد قطعت حوالي ثلثي الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الدول هي "الجزائر والإمارات والمغرب وتونس والأردن"، وتخلفت ثلاثة دول عن الركب حيث حققت أقل من 50% من أهداف التنمية المستدامة وهي "جزر القمر واليمن والصومال". وستحتاج هذه الدول إلى جهود هائلة على الصعيد المحلي ومن الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان عدم تخلفها عن الركب العالمي في مجال التنمية المستدامة. وتظهر فلسطين لأول مرة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، لكن نظراً لضعف توفر البيانات (55% من جميع المؤشرات تضم بيانات عن فلسطين). فإنها لم تحصل على درجات إجمالية على المؤشر (أنظر الجدول رقم 1).

جدول رقم (1): مؤشرات التنمية المستدامة للدول العربية

الدولة	الترتيب عربياً	تصنيف المؤشر العالمي (من 162 دولة)	نتيجة المؤشر (0- 100)
الجزائر	1	53	71.1
تونس	2	63	70.0
الامارات	3	65	69.7
المغرب	4	72	69.1
البحرين	5	76	68.7
الأردن	6	81	68.8
عمان	7	83	67.9
قطر	8	91	66.3
مصر	9	92	66.2
لبنان	10	94	65.7
السعودية	11	98	64.8
الكويت	12	106	63.5
العراق	13	117	60.8
سوريا	14	123	58.1
اليمن	15	133	53.7
موريتانيا	16	134	53.3
جزر القمر	17	137	53.0
جيبوتي	19	148	51.4

المصدر: تقرير أهداف التنمية المستدامة للعام 2019.
*الدول العربية التالية غير مشمولة في المؤشر: فلسطين، ليبيا، الصومال.

تعد أهداف التنمية المستدامة كمجموعة أدوات توظّف لقياس التطور والإزدهار، وتنعكس في نتائج مؤشرات أعدت لقياس مدى تحقيق تلك الأهداف. ويجب أن نشير هنا إلى أنه لا يرتبط الأداء العالمي في أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً تاماً بأي من مقاييس التنمية البشرية على نطاق واسع: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر التنمية البشرية (كما هو مبين في الجدول رقم 2)، حيث لا يشير نصيب الفرد المرتفع من إجمالي الناتج المحلي المرتفع تلقائياً إلى ترتيب إقليمي متقدم على مؤشر أهداف التنمية المستدامة (الارتباط 0.34). ومع ذلك، هناك ارتباط أقوى بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين الدول الـ 11 الأقل أداء (0.87)، مما يشير إلى وجود صلة بين الأداء الاقتصادي ونتائج التنمية المستدامة (الإسكوا ب، 2020).

جدول رقم (2): تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر التنمية البشرية في 22 دولة عربية

الدولة	درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربية لعام 2019	الترتيب حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفرد لعام 2018 بالدولار الأمريكي	الترتيب حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	درجات مؤشر التنمية البشرية لعام 2017	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية
الجزائر	66.69	1	15,622	9	0.754	8
الإمارات	66.17	2	74,943	2	0.863	1
المغرب	65.77	3	8,587	14	0.667	15
تونس	65.33	4	12,484	11	0.735	10
الأردن	65.28	5	9,348	13	0.735	9
لبنان	63.09	6	13,058	10	0.757	7
عُمان	62.84	7	41,435	6	0.821	5
مصر	61.59	8	12,390	12	0.696	12
الكويت	61.08	9	73,705	3	0.803	6
قطر	60.57	10	126,598	1	0.856	2
البحرين	59.82	11	47,220	5	0.846	4
السعودية	59.72	12	55,120	4	0.853	3
العراق	55.49	13	17,510	8	0.685	14
ليبيا	53.90	14	20,706	7	0.706	11
موريتانيا	52.75	15	4,190	17	0.52	17
السودان	52.11	16	4,759	16	0.502	19
سورية	51.86	17	غ.م	غ.م	0.536	16
جيبوتي	51.04	18	2,744*	19	0.476	20
جزر القمر	48.26	19	2,828	18	0.503	18
اليمن	46.89	20	2,571	20	0.452	21
الصومال	43.41	21	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	غ.م	غ.م	5,148	15	0.686	13

المصادر: بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وبيانات مؤشر التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم استرجاعها في أكتوبر 2019.
* بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لجيبوتي لعام 2011 (آخر سنة متوفرة).
غ.م : بيانات غير متوفرة.

وبخصوص مؤشر التنمية البشرية (HDI) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تم تطويره استجابة للحاجة الملحوظة لقياس التنمية أيضاً من خلال التقدم المحرز من قبل مختلف الدول على المقاييس الاجتماعية، فإن الارتباط أعلى بالنسبة لمجموعة الـ 22 دولة بأكملها

(0.80). والارتباط بين مؤشر التنمية وأهداف التنمية المستدامة بين الدول الـ 11 الأقل أداء هو أعلى أيضاً (0.90) (UNDP, 2020).

كما أن للصراعات وعدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على نتائج التنمية في المنطقة. كما سيكون لجائحة كورونا (COVID-19) آثار سلبية أكبر حين ظهور نتائج مؤشرات التنمية وأهداف التنمية المستدامة عند الإعلان عن النتائج في نهاية 2020. ومع ذلك، فإن لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة لا تشير إلى وجود ارتباط قوي أو كبير بين درجة التنمية المستدامة الكلية للدولة والمؤشرات المتعلقة بالاستقرار السياسي (0.54) والوفيات المرتبطة بالحروب (0.26-). إلا أن دول المنطقة التي تعاني من الصراعات لم تصل إلى النصف العلوي من الترتيب (الإسكوا ب، 2020).

من المهم أيضاً مراعاة الاختلافات الضخمة في عدد السكان. ففي عام 2019 بلغ مجموع سكان الـ 22 دولة عربية 431 مليون نسمة. وهناك 11 دولة عربية يبلغ عدد سكانها أكثر من 10 مليون نسمة مجتمعة تضم 89% من سكان المنطقة العربية. تمثل مصر وحدها 23% من إجمالي سكان المنطقة (أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة،2019). ويوضح الجدول التالي أعداد السكان الذين يعيشون في كل دولة عربية على حده.

جدول رقم (3): أعداد السكان الذين يعيشون في المنطقة العربية

الدولة	عدد السكان (مليون)	الدولة	عدد السكان (مليون)
الكويت	4.2	البحرين	1.6
قطر	2.7	الإمارات	9.7
عُمان	5	السعودية	34.1
عُمان	5	السعودية	34.1
اليمن	29.6	العراق	40.4
سورية	18.5	لبنان	6.1
فلسطين	5.2	الأردن	10.1
مصر	101.2	السودان	42.5
ليبيا	6.6	تونس	11.8
الجزائر	42.7	المغرب	36.6
موريتانيا	4.7	جيبوتي	1
الصومال	15.6	جزر القمر	0.9

المصدر: البيانات الوصفية لمؤشرات التنمية المستدامة، 2019.

هذا ولا تزال عديد من الدول العربية تواجه تحديات ضخمة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في الهدف رقم (2) من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) والهدف رقم (5) من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، حصلت جميع الدول المقيّمة على درجة حمراء. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثلثي هذه الدول أو أكثر حصلت على درجة حمراء في هدف التنمية

المستدامة رقم (3) والمعني بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف رقم (6) المعني بالمياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف رقم (7) والذي يتناول الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة، والهدف رقم (8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف رقم (9) الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف رقم (14) الحياة تحت الماء، والهدف رقم (16) السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة. كما أنه لا يوجد سوى هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة لم يتم تحقيقه ضمن دول المنطقة الحمراء وهو الهدف رقم (17) المعني بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الإسكوا ب، 2020).

ويلاحظ كذلك أن 51% من جميع أهداف التنمية المستدامة كانت باللون الأحمر، و29% باللون البرتقالي، و12% باللون الأصفر، و1% باللون الأخضر. وبالنسبة إلى 7% من أهداف التنمية المستدامة لم يكن من الممكن تخصيص لون للوحة المتابعة بسبب عدم كفاية البيانات المتوفرة حولها. ولدى 8 دول حوالي 10 أهداف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة باللون الأحمر.

بالنسبة لاتجاهات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن عديد من الدول العربية تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم (6) والمعني بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. والهدف رقم (13) المعني باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. بينما هناك زيادات معتدلة في الأداء عبر عديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف رقم 3 و7 و9.

شكل رقم (1): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية

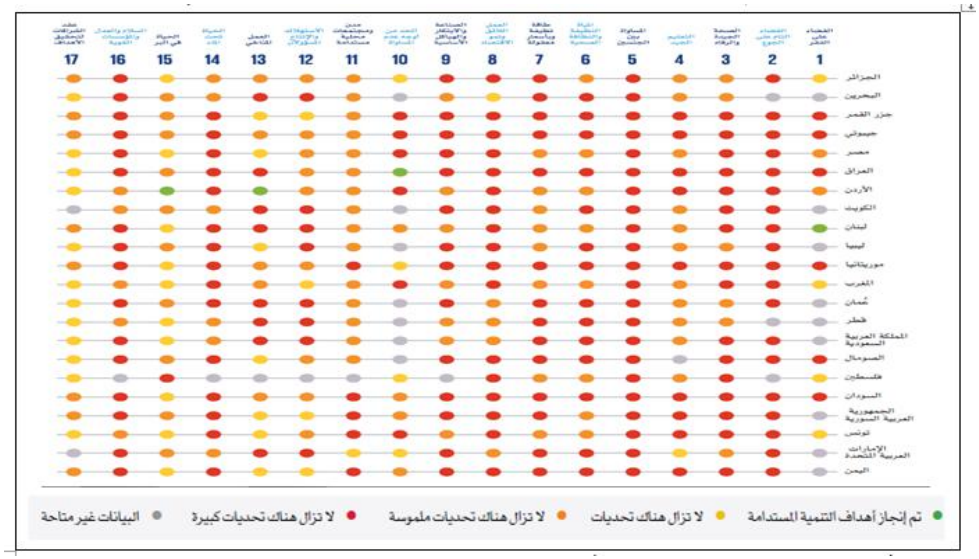

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

شكل رقم (2): لوحة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية

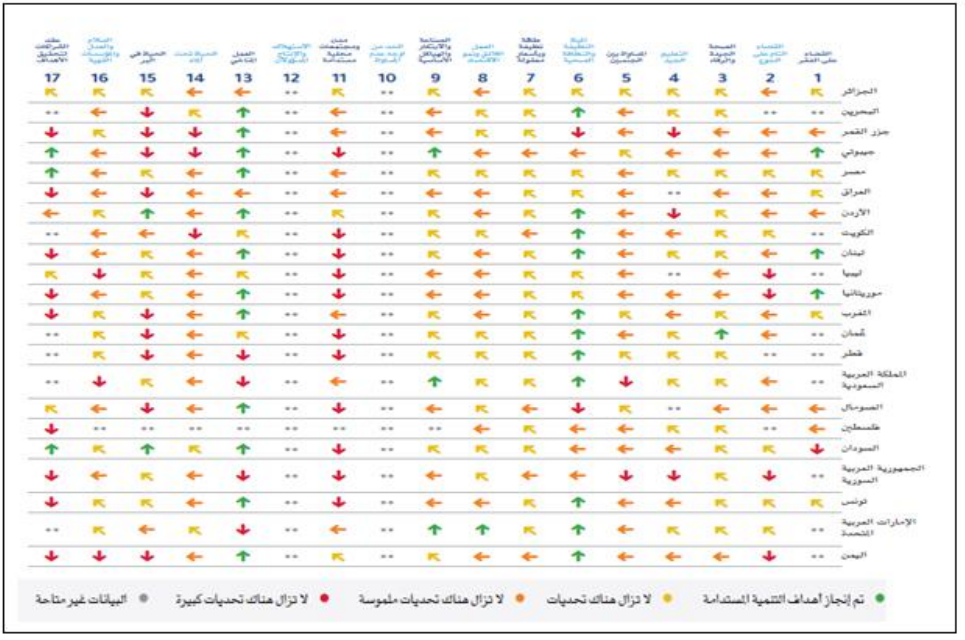

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

ومن أجل تحليل لوحة متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تم تقسيم المنطقة العربية إلى أربع مناطق فرعية بناء على مستوى الدخل والموقع الجغرافي (الأمم المتحدة، 2016). من بين هذه المناطق الفرعية، تتمتع دول شمال أفريقيا بأعلى متوسط درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة بمقدار 63 درجة، تليها دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار 62 درجة، وبلاد المشرق العربي والعراق بمقدار 59 درجة، وأقل الدول نمواً بمقدار 49 درجة (أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة،2019). وفيما يلي نستعرض واقع أهداف التنمية المستدامة بحسب هذه التقسيمات، وذلك على النحو التالي:

(1) دول شمال أفريقيا

أهداف التنمية المستدامة الثلاثة الأكثر تحدياً لكل من "الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس" هي؛ الهدف رقم (2) المعني بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ والهدف رقم (5) المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛ والهدف رقم (8) تعزيز النمو المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وفي الهدف رقم (2) من أهداف التنمية المستدامة، سجّلت الدول

الخمسة درجات حمراء. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة على مستوى مؤشر الزراعة المستدامة (إدارة النيتروجين) في الجزائر والمغرب وتونس، والتغذية (التقزم بين الأطفال) في مصر وليبيا. وفي الهدف رقم (5) حصلت البلدان الخمسة على درجة حمراء في نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في قوة العمل والدخل. وتشمل التحديات الأخرى: مشاركة المرأة في المستويات العليا في صنع القرار (نسبة المناصب الوزارية)، والزواج بين الفتيات دون سن 15 عاماً (المغرب يحرز درجات حمراء)، وإجازة الأمومة (تونس تحرز درجة حمراء)، من بين جملة تحديات أخرى (الأمم المتحدة، 2019).

على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، إلا أن الدول العربية في شمال أفريقيا حققت نتائج جيدة على مستوى هدفين متعلقين بالبيئة، هما الهدف رقم (13) المعني باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، والهدف رقم (15) المعني بحماية نظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وكذلك الهدف رقم (17) المعني بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهناك أيضاً تحديات أقل بشأن الهدف رقم (1) المعني بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله لأهداف التنمية المستدامة بالدولة الأعلى أداء في المجموعة (الجزائر، الدرجة على المؤشر 67) والأدنى أداء (ليبيا، الدرجة على المؤشر 54) (الإسكوا ب، 2020).

تشير لوحة متابعة اتجاهات المؤشرات إلى اتجاه تصاعدي في هدفين من أهداف التنمية المستدامة في المغرب وتونس، وهما الهدف رقم (6) المعني بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، والهدف رقم (13) المعني باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. هذا، وتتدهور الاتجاهات في هذه المنطقة الفرعية بشأن أهداف التنمية المستدامة رقم 2 و11 و15 و16 و17.

شكل رقم (3): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة لشمال أفريقيا

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

شكل رقم (4): لوحدة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لشمال أفريقيا

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

(2) مجلس التعاون الخليجي

تواجه الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الكويت، وقطر، والسعودية، وعُمان، والإمارات، والبحرين) تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 5 و6 و12 و13. وأن الثغرات الكبيرة في البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة رقم 1 و10 تعقّد عملية تقييم أداء هذه الدول المرتبطة بالإنصاف الاجتماعي. كما توجد فجوات في البيانات الرئيسية الأخرى كالهدف رقم 2 و17. وتشمل أهم فجوات البيانات على مستوى المؤشرات المتعلقة بالأطفال والشباب: التقزم والهزال؛ الزواج بين الفتيات دون سن 15 عاماً؛ عمالة الأطفال؛ وتسجيل المواليد لدى السلطة المدنية.

حققت جميع دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الحمراء على مستوى الهدف رقم (5) من أهداف التنمية المستدامة، فيما يتعلق بنسب دخول الإناث إلى الذكورة ومدة إجازات الأمومة. وسجّلت جميع الدول ما عدا الإمارات درجة حمراء في نصيب المرأة من المناصب البرلمانية والوزارية. أما في الهدف رقم (6) من أهداف التنمية المستدامة، كما حققت دول مجلس التعاون الخليجي أداءً جيداً على مستوى عديد من المؤشرات (خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب والسلامة)، ولكنها سجلت درجة حمراء في معدلات سحب المياه العذبة واستنفاذ المياه الجوفية المستوردة، مما أدى إلى درجة حمراء على مستوى هدف التنمية المستدامة لجميع دول المجلس (الإسكوا أ، 2019).

تراجع أداء دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى الهدف رقم (12) بسبب الدرجات الحمراء في معدلات توليد النفايات البلدية والإلكترونية ودعم الوقود الأحفوري. وفي الهدف رقم (13) من أهداف التنمية المستدامة، تواجه بلدان المجلس تحديات كبيرة بسبب ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد

الكربون من الطاقة المصدرة والمستهلكة. ولكن في الانبعاثات المستوردة وهشاشة المناخ، تحرز معظم دول مجلس التعاون الخليجي درجات خضراء.

ويعتبر أداء دول المجلس أفضل في الهدف رقم (4) المعني بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، والهدف رقم (11) المعني بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، والهدف رقم (15) المعني بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي، حيث لم تسجل أي دولة درجة حمراء.

على الرغم من التحديات الحالية، تظهر لوحة متابعة الاتجاهات أن جميع دول مجلس التعاون تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف رقم (6) من أهداف التنمية المستدامة. كما تظهر الاتجاهات الإيجابية أيضاً على مستوى الهدف رقم (3) المعني بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والهدف رقم (4) المعني بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، والهدف رقم (7) المعني بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، والهدف رقم (8) المعني بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، والهدف رقم (9) المعني بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

شكل رقم (5): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي

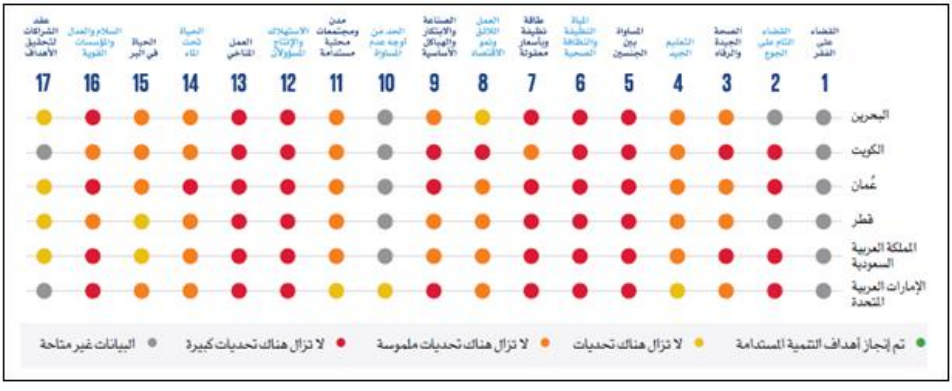

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

شكل رقم (6): لوحدة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

(3) دول المشرق العربي والعراق

تُعدّ بلدان المشرق الخمسة "الأردن، ولبنان، وفلسطين، وسورية، والعراق" المجموعة الوحيدة التي حققت أهداف خضراء في لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة. حصل الأردن على درجة خضراء في الهدف رقم (13) وكذلك الهدف رقم (15). وحصل لبنان على درجة خضراء في الهدف رقم (1)، وسجّل العراق درجة خضراء في الهدف رقم (10).

ومع ذلك، فإن جميع الدول الخمسة سجّلت درجات حمراء في الأهداف رقم 3 و5 و8. وترتبط معظم التحديات المتعلقة بالأهداف الثلاثة هذه بالرفاهية الذاتية والوفيات المرورية (الهدف رقم 3)، ومشاركة الإناث في القوى العاملة والدخل بالنسبة للذكور، وحصة الوزيرات (الهدف رقم 5)، وملكية الحسابات المصرفية والنمو الاقتصادي والبطالة (الهدف رقم 8).

كما أن هناك فارق كبير بين أعلى الدول أداءً بشكل عام (الأردن: الدرجة على المؤشر 65)، والدولة الأقل أداءً (سورية: الدرجة على المؤشر 52). ويؤدي غياب البيانات الكافية في قواعد البيانات الدولية والمؤشرات والدراسات الرئيسية إلى تحديات مهمة في قياس أداء أهداف التنمية المستدامة في فلسطين: لم يحصل البلد على تقييم لوني للوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة إلا على 10 أهداف من أصل 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة،2019).

بالمثل تقدم لوحة متابعة الاتجاهات صورة مختلطة لهذه الدول، حيث تتحسن بعض الدول في تحقيق بعض الأهداف بينما يتراجع أداء الدول الأخرى. بشكل عام، تراجع الأداء بين دول المشرق العربي والعراق في تحقيق الأهداف رقم 17 و2 و5 و8 و14.

شكل رقم (7): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة لدول المشرق والعراق

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

شكل رقم (8): لوحدة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لدول المشرق والعراق

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

(4) أقل الدول نمواً

تتعرض الدول العربية الأقل نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن) لخطر التخلف عن الركب. فجميع هذه الدول تسجل درجات حمراء على جميع أهداف التنمية المستدامة من الهدف الأول حتى الهدف التاسع. وكذلك هدفي التنمية المستدامة رقم 14 و16 (تعذر

الحصول على البيانات الخاصة باليمن بشأن الهدف الأول، وبيانات الصومال بخصوص الهدف الرابع).

تشمل هذه الأهداف للتنمية المستدامة جميع المجالات الرئيسية لها، وهي دعوة واضحة لزيادة الاهتمام الإقليمي والعالمي بالتحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول في توفير الرفاهية والازدهار لسكانها. فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة رقم 12 و13 و15 و17، فإن الدول ضمن هذه المجموعة (الدول الأقل نمواً) تسجل درجات إما باللون الأصفر أو البرتقالي. هذا، وتشمل النقاط المضيئة في أداء الدول العربية الأقل نمواً في أهداف التنمية المستدامة من حيث المؤشرات على مستويات أداء مرتفعة أو معتدلة في: السمنة (الهدف رقم 2)؛ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الهدف رقم 3)؛ الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل والمتعلقة بالواردات (الهدف رقم 8)؛ النفايات الإلكترونية والبلدية، وانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (الهدف رقم 12)؛ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقات المستهلكة والمستوردة والمصدرة (الهدف رقم 13)؛ تهديدات التنوع البيولوجي المستوردة (الهدف رقم 15)؛ واردات وصادرات الأسلحة (الهدف رقم 16).

كما يلاحظ أن جميع البلدان في هذه المجموعة (البلدان العربية الأقل نمواً) تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 13. فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، فإن الاتجاهات أقل اتساقاً، حيث تقدم بعض الدول اتجاهات محسنة ودول أخرى اتجاهات منحدرة. فيما يتعلق بهدفي التنمية المستدامة رقم 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، ورقم 15 (الحياة البرية)، تدهور الاتجاهات في أربع دول من المجموعة (الإسكوا ب، 2020).

شكل رقم (9): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة لأقل الدول نمواً

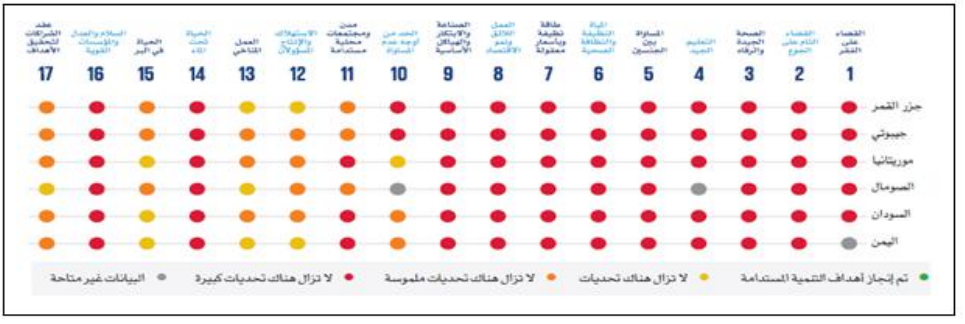

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

شكل رقم (10): لوحدة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لأقل الدول نمواً

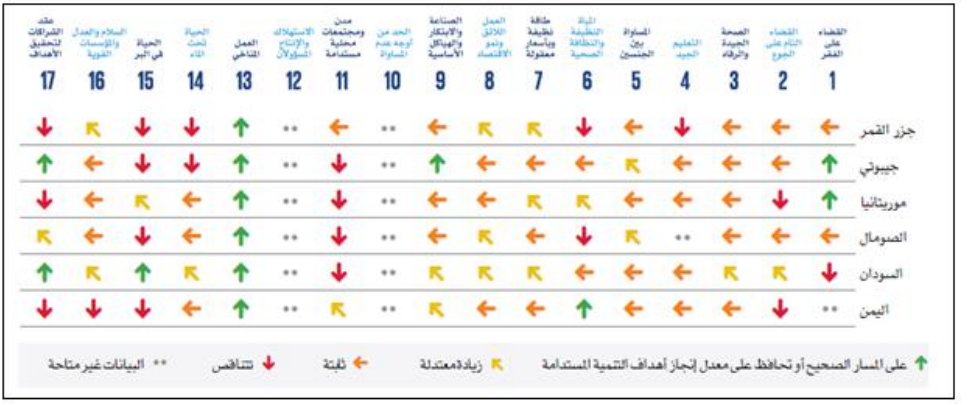

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

ثانياً: أهم التحديات والآثار المتوقعة في ظل جائحة كورونا (COVID-19) على التنمية المستدامة في المنطقة العربية

أفرزت جائحة كورونا (COVID-19) بالإضافة إلى الصرعات المتعددة والضغوط المالية المتفاقمة عديد من التداعيات والتحديات التي أثرت بشكل سلبي على جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتي يمكن رصدها على النحو التالي:

- بحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا، من المتوقَّع أن تخسر المنطقة العربية في عام 2020 ما لا يقلّ عن 42 مليار دولار. ومع اتّساع رقعة هذا الوباء في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات الكبرى، ونتيجةً للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يُخشى أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة (الإسكوا أ، 2020).
- أدّى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط. وازداد هذا الانخفاض حدةً نتيجةً لحرب أسعار النفط، ممّا أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية نحو 17 مليار دولار تقريباً، وذلك في الفترة من يناير إلى يونيو 2020. وإذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريباً كلّ يوم. والأرباح التي تجنيها الدول المستوردة للنفط في المنطقة من هذه الأسعار ضئيلة مقارنةً بخسائر الدول المصدّرة (UNDP, 2020).

- بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار، ممّا سيهدّد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير. ومن المتوقّع أن تخسر حكومات المنطقة إيرادات جمركية قد تصل إلى 1.8 مليار دولار. ويُخشى أن تكون البلدان التي تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضرّراً من هذه الآثار المالية (الإسكوا أ، 2020).

- في الفترة الممتدة بين يناير ومايو 2020، سجّلت الشركات في المنطقة العربية خسائر هائلة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 700 مليار دولار. وتُعادِل الخسائر في ثروة هذه الشركات نسبة 13.2% من إجمالي ثروة المنطقة (الإسكوا أ، 2020).

- من المتوقّع أن تخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، سيؤثّر فيروس كورونا سلباً على فرص العمل في القطاعات كافةً، ولاسيما قطاع الخدمات، نتيجةً لممارسة التباعد الاجتماعي. على الصعيد العالمي، انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدّل النصف. ونظراً إلى أنّ هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، فأي تأثيرات وخيمة تطال نشاطَه ستتَرجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف (الإسكوا أ، 2020).

- قد تتقلّص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شِباك الفقر. ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا سلباً على الأجور وتدفق التحويلات. وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدةً على الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. وتتفاقم التحديات بسبب عدم تقديم حدّ أدنى من الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعاني 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية في المنطقة (الزهراني، 2020).

- قد تشهد المنطقة العربية نقصاً في الغذاء إذا استمرّ وباء كورونا لعدة أشهر في العالم. فسلاسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه ستتأثر سلباً إذا طال انتشار هذا الوباء العالمي، مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الغذائية من الدول المنتجة للغذاء. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في عديد من دول المنطقة، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الأغذية، لاسيما المواد الغذائية الأساسية وتلك الغنية بالبروتينات. فالمنطقة تستورد 65% من القمح الذي تحتاج إليه، وتنفق ما مجموعه 110 مليار دولار على الواردات الغذائية (الإسكوا ج، 2020).

- يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية. حوالي 24 مليوناً من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إمّا لاجئون وإما نازحون داخلياً. والوباء يهدّد حصولهم عليها، سواء تعلّقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الإمدادات الطبية أو الخدمات الصحية. وقد تكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين من الناس. ولا تستطيع الدول المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا، وذلك

بفعل تدمير البنية التحتية الصحية، ونزوح عديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم (جامعة الدول العربية، 2018).

- تواجه المرأة في المنطقة العربية مخاطر إضافية نتيجةً لانتشار وباء كورونا. معظم العاملين في مجال الرعاية الصحية ممرضات وقابِلات قانونيات وموظفات دعم، ولذلك النساء أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا. كذلك، من المتوقع أن تزداد قابلية تعرّض المرأة للعنف المنزلي، الذي تعاني منه في الأصل 37% من النساء في الدول العربية (الإسكوا ج، 2020)، من دون أن تتمكن آليات الانصاف والحماية من الاستجابة لهذا الارتفاع في حالات العنف، نتيجةً للعزلة الاجتماعية التي يفرضها الوباء. وتواجه النساء والفتيات في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً في الأصل مخاطر صحية متعددة. وغالباً ما يتعذّر عليهنّ الاستفادة من الخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتهنّ على مواجهة آثار هذا الوباء الواسع الانتشار.

هذا، وتواجه عملية تنفيذ خطة أو أجندة التنمية المستدامة مجموعة من التحديات والمعوقات في ظل جائحة كورونا (COVID-19)، كما يوضحها الشكل التالي.

شكل رقم (11): شجرة التحديات والمعوقات التي تواجهها عملية تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في المنطقة العربية في ظل تداعيات جائحة كورونا

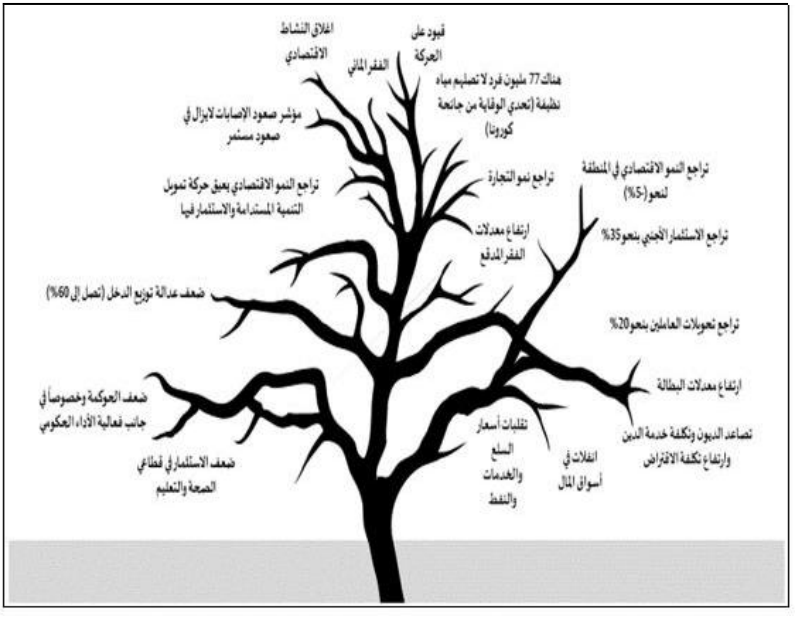

المصدر: البنك الدولي.

أما بخصوص أبرز التحديات التفصيلية التي تواجهها أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، يمكن رصدها على النحو التالي[1]:

- **الهدف الأول: القضاء على الفقر: (مستوى التأثير: سلبي للغاية)**
  - زيادة الفقر بسبب فقدان الوظائف والإغلاق الاقتصادي.
  - التأثير غير المتناسب على الفئات الضعيفة (مثل الفقراء).
- **الهدف الثاني: القضاء على الجوع: (مستوى التأثير: سلبي للغاية)**
  - انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض الإمدادات الغذائية والتجارة العالمية.
  - الجوع بسبب انخفاض الدخول وانخفاض توافر الأغذية أثناء الإغلاق.
  - زيادة في فقدان الأغذية والهدر بسبب تحديات النقل وانخفاض توافر العمالة.
  - سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية لبعض الطلاب الفقراء.
- **الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه: (مستوى التأثير: سلبي للغاية)**
  - ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض والوفيات الناجمة عن فيروس كورونا.
  - ارتفاع معدل الوفيات لأسباب أخرى نتيجة إثقال كاهل النظم الصحية.
  - انخفاض طفيف في معدل الوفيات بسبب انخفاض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (مثل حوادث المرور).
  - المكاسب الصحية المحتملة على المدى القصير بسبب انخفاض التلوث البيئي.
  - الأثر السلبي للعزل والحجر والإغلاق على الصحة النفسية (مثل القلق والاكتئاب).
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**
  - إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية.
  - فقدان رأس المال البشري.
  - سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية عن الطلاب الفقراء.
- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**
  - الآثار الاقتصادية غير المتناسبة المحتملة على المرأة (مثل فقدان الوظائف والفقر).
  - الآثار الاجتماعية الأخرى على المرأة من الحجر والإغلاق (مثل العنف المنزلي).

- ارتفاع معدلات الوفيات الناجمة عن الفيروس بين الرجال (لأنهم يعانون من أكثر الأمراض التنفسية المزمنة بسبب ارتفاع معدل التدخين).

- **الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**

- محدودية إمكانية الحصول على المياه النظيفة بين الفئات المحرومة تحدّ من إمكانية الحصول على المياه النظيفة.
- التزام عالي بالمبادئ التوجيهية الصارمة للنظافة.

- **الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**

- تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يسهم في خفض أسعار الطاقة (مثل النفط) التي قد تزيد من فرص الحصول على الطاقة ولكنها تقلل من الحوافز للطاقة المتجددة.

- **الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد: (مستوى التأثير: سلبي للغاية)**

- الأزمة الاقتصادية حلت في جميع أنحاء العالم تقريباً.
- تعطيل التجارة.
- البطالة الجماعية.
- إغلاق الأعمال / الإفلاس.
- انخفاض حادّ في الأنشطة السياحية.
- العجز العام الهائل.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**

- انخفاض في النواتج الصناعية.
- إمكانية تأميم بعض الصناعات، والإفلاس وإغلاق صناعات أخرى.
- التعاون العلمي لإيجاد العلاجات واللقاحات.
- التعجيل في استيعاب التكنولوجيات الرقمية، في مجالات الصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والحوكمة الإلكترونية، والدفعات الإلكترونية.

- **الهدف العاشر: الحدّ من أوجه عدم المساواة: (مستوى التأثير: سلبي للغاية)**

- الآثار الصحية والاقتصادية السلبية غير المتناسبة على الفئات الضعيفة (بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين)، ولاسيما في الدول ذات شبكات الأمان المنخفضة.
- فقدان وظائف العمالة الأقل مهارة والأجر.

- **الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**

- ازدياد الفقر في المناطق الحضرية والفقيرة.
- اغلاق وسائل النقل العام.
- انخفاض الوصول إلى الأماكن العامة / الخضراء.
- تحركات السكان التي تختلف من بلد إلى آخر.
- تخفيض حادّ على المدى القصير.

- **الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والانتاج المسؤولان: (مستوى التأثير: لا يزال غير واضح)**

- انخفاض استخدام الموارد الطبيعية على المدى القصير بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي والاستهلاك.
- الضغط لتخفيف اللوائح المتعلقة بالاقتصاد الدائري وتأجيل عملية التبني (التدابير الجديدة).
- زيادة التلوث البلاستيكي (على سبيل المثال، يستخدم لإنتاج معدات الحماية الشخصية).

- **الهدف الثالث عشر: العمل المناخي: (مستوى التأثير: لا يزال غير واضح)**

- خفض الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة على المدى القصير.
- الضغط من أجل الحدّ من الضمانات البيئية.
- عدم الوضوح بشأن الاستثمارات البيئية.
- تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يسهم في خفض أسعار الطاقة (مثل النفط)، التي قد تزيد من فرص الحصول على الطاقة ولكنها تقلل من الحوافز للطاقة المتجددة.

- **الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء: (مستوى التأثير: لا يزال غير واضح)**

- الحدّ على المدى القصير من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي البحري بسبب انخفاض مستوى التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والنشاط الاقتصادي والاستهلاك.

- الضغط من أجل الحد من التنوع البيولوجي البحري وضمانات النظام الإيكولوجي.

- **الهدف الخامس عشر: الحياة في البرّ: (مستوى التأثير: لا يزال غير واضح)**

- الحدّ على المدى القصير من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي للأرض والمياه العذبة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي والاستهلاك.
- الضغط للحد من التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي للأرض والمياه العذبة الضمانات، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ولوائح النظم الإيكولوجية (على سبيل المثال بشأن إزالة الغابات).

- **الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**

- زيادة الضغط على الحكومات للتخفيف من وطأة الحالة الصحية والاقتصادية للتخفيف من عواقب الوباء.
- الضغط لزيادة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في الدول التي لم تتحقق بعد التغطية الصحية الشاملة.
- زيادة العجز العام والديون.
- تعطيل العمليات التشريعية والمناقشات العامة.
- تعليق قوانين حرية المعلومات وسياسات الشفافية.

- **الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف)**

- إمكانية تقليل استجابة أوساط المعونة الدولية لاحتياجات أفقر الدول.
- إمكانية خفض التحويلات المالية الدولية والتمويل عبر الحدود.
- إغلاق الحدود.
- تباطؤ التجارة الدولية.
- أزمة الديون.

يتضح مما سبق، أن هناك عديد من التحديات والصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وهي تحتاج بطبيعة الحال سياسات وأدوات تنفيذية تستهدف معالجة هذه التحديات والصعوبات، وقبل الدخول في صياغة المعالجات اللازمة لتلك التحديدات

والصعوبات سيتم تحديد أبرز القضايا والتحديات التنموية الرئيسية التي تواجه دول المنطقة العربية أيضاً، وذلك على النحو التالي[2]:

- زيادة معدلات النمو السكاني (431 مليون نسمة عام 2019).
- النمو الحضري السريع، تم بطريقة غير متوازنة وعشوائية أفرزت مشكلات تتعلق بنقص الخدمات وزيادة عدد السكان والتلوث واختلال التنظيم الاجتماعي والبطالة.
- زيادة معدلات البطالة (أعلى مناطق العالم بحيث تقدر نسبة البطالة بنحو 11% وهو ضعف المتوسط العالمي وفقاً لمنظمة العمل الدولية).
- ارتفاع معدلات الفقر (تصل لنحو 7% في عام 2018، وفقاً للبنك الدولي).
- ضعف القدرات المؤسسية وتطبيق مبادئ الحوكمة في عديد من المؤسسات في المنطقة مما يؤثر على عملية التنمية والسياسات الداعمة لها.
- ضعف حالة الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية مما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع ارتفاع أعداد اللاجئين.

رابعاً: نموذج سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

هناك ست تحولات تركز عليها أهداف التنمية المستدامة على المديين المتوسط والبعيد والتي ستوجه عملية التعافي من آثار جائحة فيروس كورونا (COVID-19). بحيث توفر التنمية المستدامة إطاراً دافعاً للتعافي من فيروس كورونا، لقد كشف الوباء عن الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهشة لعالمنا اليوم، وعلى الرغم من الثروة الهائلة التي يتمتع بها العالم، وبراعة العلم والتكنولوجيا، والاستعداد المفترض للكوارث والأزمات، وعلى الرغم من التحذيرات المحددة المتكررة من مخاطر الأوبئة، بما في ذلك عديد من التحذيرات المحددة من أوبئة الفيروس التاجي، لم يكن العالم مستعداً عندما ضرب فيروس كورونا.

وقد تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة لمعالجة المخاطر والهشاشة عبر المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشمل هذه العوامل؛ الفقر، واتساع أوجه عدم المساواة في الدخل، والوصول إلى حياة كريمة، واستمرار الأعباء المرتفعة للأمراض، وبطبيعة الحال، التدمير البيئي الشامل، وهذه التحذيرات اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وإذا كانت جائحة فيروس كورونا لم تحقق أي شيء جيد، فينبغي أن يكون تحذير وصدمة العالم من التهاون هو أحد أهم الإيجابيات من هذه الجائحة، حتى يلتزم العالم بجدية بالعمل الشاق المتمثل في الاستثمار في مستقبل مستدام وشامل للبشرية.

تقدم التحولات الستة لأهداف التنمية المستدامة إطاراً تفصيلياً لبناء استراتيجيات متكاملة للتعافي من فيروس كورونا والبناء بشكل أفضل، ويمكن تنفيذها في كل دولة للمساعدة في معالجة

المفاوضات والأولويات وأوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة، ويتمثل جوهر التحولات الستة بالاعتراف بأن جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 يمكن تحقيقها من خلال ست تحولات مجتمعية رئيسية، كما يوضحها الشكل التالي.

شكل رقم (12): التحولات المجتمعية الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة

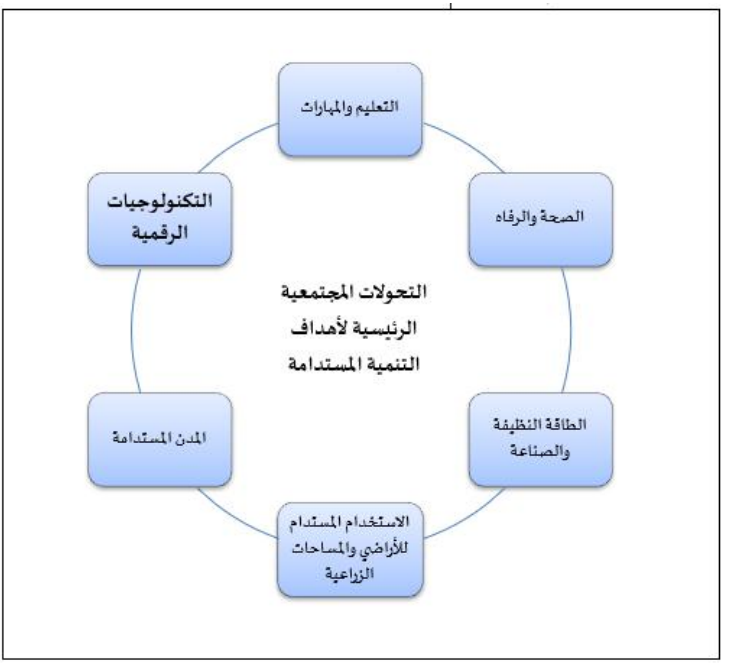

المصدر: الزهراني، 2020.

ويسترشد الجميع بالمبادئ المزدوجة المتمثلة في شعار "عدم ترك أحد خلفنا" و"ضمان التعميم والانفصال" كما تقدم التحولات الستة جدول أعمال للوزارات الحكومية والشركات ومنظمات المجتمع المدني، فهي تساعد الحكومات والمجتمع الدولي، وكذلك قطاع الأعمال والمجتمع المدني، على وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي جعل مجتمعاتنا أكثر ازدهاراً وشمولا واستدامة. ولتنفيذ هذه التحولات، يجب إعادة التوازن في العلاقة بين الأسواق والحكومات في المدى المتوسط، مع قيام الحكومات بدور أكثر مركزية في الاقتصاد من خلال الاستثمارات العامة، وإعادة توزيع الدخول من الأغنياء إلى الفقراء، وتنظيم الصناعة لضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية، ونتيجة لهذا الوباء سيتعين على الحكومات أن تزيد من أدائها بشكل فاعل خلال

السنتين أو الثلاث المقبلة، للتخفيف من آثار الأزمة الصحية والاقتصادية، وينبغي أن تظل بعض هذه الزيادة على الأقل في الإنفاق الحكومي (UNDP B, 2018).

هذا، وتقابل التحديات التي تم تناولها التي تواجه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف الدول العربية بعض الفرص المتاحة أو المحفزات التي تنطوي عليها عملية التنفيذ، وتتضمن تلك المحفزات أو أدوات تهيئة مناخ عملية التنفيذ أربع محفزات رئيسة. كما يوضحها الشكل التالي.

شكل رقم (13): نموذج سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

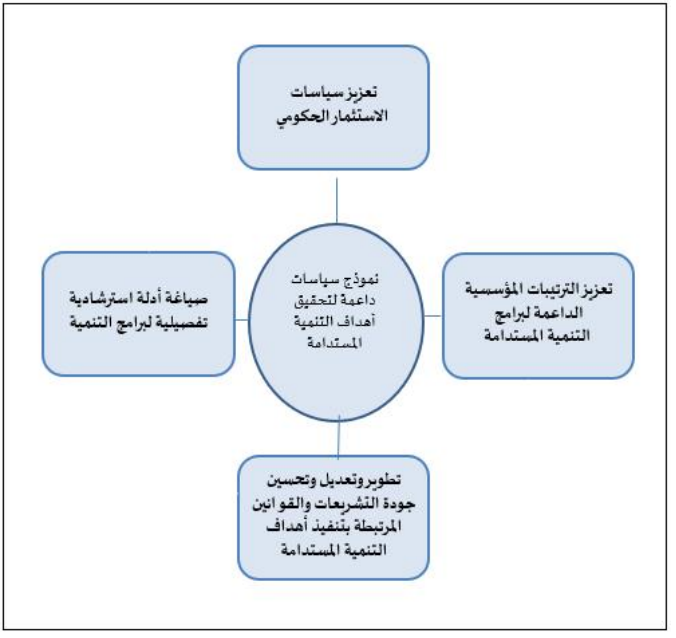

المصدر: إعداد هذا الشكل بناء على مصادر عدة.

ويمكن بهذا الصدد توضيح تلك السياسات التي تم طرحها في نموذج "سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وذلك على النحو التالي (UNDP A, 2018):

1. **تعزيز سياسات الاستثمار الحكومي**، من خلال تيسير ودعم برامج تنفيذ وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه المزيد من الموارد الداعمة للمؤشرات التنموية المتواضعة، وتبني مسرعات تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة، وضمان عدالة توزيع الاستثمارات على المستوى المحلي، وضمان العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية على المستوى المحلي، وتبنى مشروعات وطنية كبرى داعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور

أكبر للقطاع الخاص من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للعمل في إطار تكاملي لتحفيز الاستثمار الخاص في مختلف المجالات وتدعيم مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات.

2. **صياغة أدلة استرشادية تفصيلية لبرامج التنمية تهدف إلى تحقيق التكامل والتوازن التنموي،** وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري، وتعطي قدرة أكبر على المتابعة والتقييم والرقابة.
3. **تطوير وتعديل وتحسين جودة التشريعات والقوانين المرتبطة بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة وغيرها من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.** مثل إنشاء المجالس العليا للتخطيط والتنمية، والتوجه نحو تطبيق اللامركزية الذي يعزز التشاركية في صنع القرار، والقوانين التي تعظّم كفاءة العملية التخطيطية.
4. **الترتيبات المؤسسية الداعمة لبرامج التنمية المستدامة،** وذلك من خلال تحسين القدرات التنافسية، وتوفير البنية التحتية والخدمات عالية الجودة للأفراد، وإنشاء الوحدات الإدارية اللازمة وتعزيز كفاءة وفعالية أداءها لخدمة مسألة تنفيذ البرامج التنموية.

هذا، وتركّز عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدورها على ما يمكن أن تقدمه تلك الأهداف من أطر مؤسسية لسياسات التنمية، كما تقوم على الدعم الذي تقدمه الوحدات الإدارية والمؤسسات العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتساهم أهداف التنمية المستدامة (كما أشرنا سابقاً) في مكافحة الفقر، وإنهاء العنف بكافة أشكاله، وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، وغيرها. ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بأعلى كفاءة وفعالية هناك مجموعة من الأدوات التي يجب العمل على تعزيزها وتحفيزها والتي تتمثل في أدوات تتعلق بتهيئة مناخ عملية التنفيذ، وأخرى تتعلق بالترتيبات المؤسسية اللازمة لعملية التنفيذ، كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل رقم (14): أدوات تنفيذ نموذج السياسات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

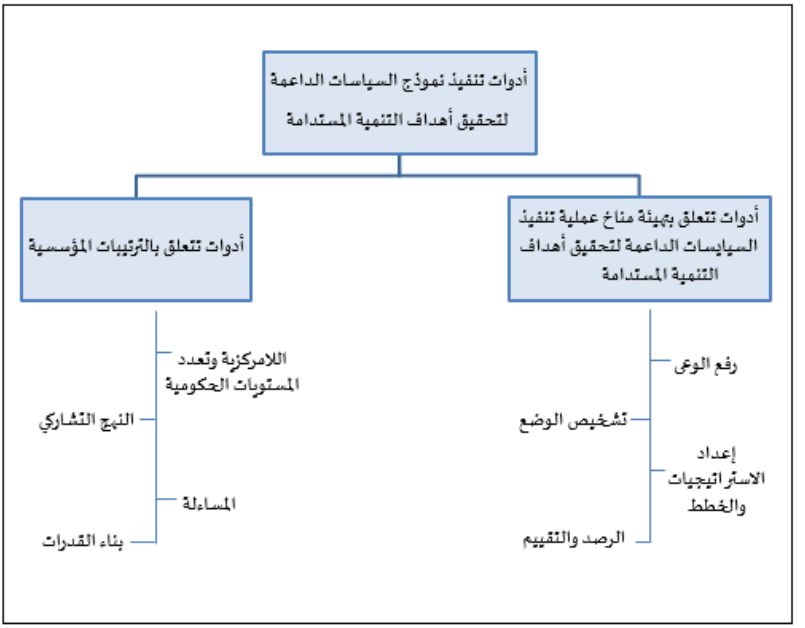

المصدر: إعداد هذا الشكل بناء على مصادر عدة.

ويمكن بهذا الصدد توضيح تلك الأدوات الخاصة بتنفيذ نموذج "سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وذلك على النحو التالي:

1. أدوات تتعلق بهيئة مناخ عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تحتاج عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى مجموعة من الأدوات التي تعمل على تهيئة المناخ المناسب لتلك العملية من خلال التواصل المستمر ورفع الوعي، وتشخيص الوضع الراهن للتعرف على نقاط القوة والضعف الخاصة بعملية التنمية، وإعداد الاستراتيجيات والخطط، وتعزيز عمليات الرصد والتقييم. وذلك على النحو التالي:

- **رفع الوعي**

تؤثر درجة الوعي ليس فقط على المواطنين بل أيضاً على العاملين في الأجهزة الحكومية على مستويين المركزي والمحلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمدى القدرة على استيعاب أهمية المشروعات التنموية وأثرها على الفرد والمجتمع يلعب دوراً أساسياً في عملية التنفيذ، وتحتاج عملية رفع الوعي إلى تضافر جهود الدولة والإعلام والمجتمع المدني وغيرها من الفئات المهمة التي تؤثر في المجتمع. ولا تقتصر عملية رفع الوعي على أهمية أهداف التنمية المستدامة فقط وأثرها

على المجتمع، ولكن أيضاً على أهمية الدور الذي يلعبه أفراد المجتمع في تحقيق تلك الأهداف سواء من خلال آليات المساءلة أو المشاركة. ولذلك يعدّ رفع الوعي الخطوة الأولى في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتمثل ذلك في التواصل مع مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية والمستويات المحلية والمركزية لإبراز أهمية أهداف التنمية المستدامة والدور المهم الذي يمكن أن تلعبه تلك الشرائح والفئات والمستويات الإدارية في تحقيق هذه الأهداف. وتتعدد الأدوات التي يمكن استخدامها في عملية رفع مستوى الوعي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ويتمثل ذلك في توعية القيادات العاملة على المستويين المحلي والمركزي وكذلك مختلف الشرائح الاجتماعية بضرورة وأهمية التنمية المستدامة من خلال عقد البرامج التدريبية وجلسات الاستماع وورش العمل والمؤتمرات واستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لترويج أهمية هذه الأهداف. ونظراً لأن المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً في عملية التوعية والتواصل بين كافة أطراف المجتمع، فيعتبر تأهيل الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني أحد الأدوات الأساسية لرفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة، ويجب أن يتم ذلك من خلال رفع قدرات تلك الجمعيات والمنظمات من خلال الورش التدريبية واللقاءات المختلفة والمنتديات وغير ذلك. كما يمكن النظر إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة (بهدف تحقيقها) في المناهج التعليمية، والمواد التدريبية، وقصص الأطفال (نموذج المركز العالمي البحريني للتنمية المستدامة – مملكة البحرين) باعتبارها أحد الأدوات التي لا تساعد على رفع الوعي فحسب، ولكنها تساهم في بناء أجيال تعي مفهوم الاستدامة وتدرك دورها تجاه المجتمع. فعلى سبيل المثال، يقوم معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب بتقديم مجموعة من البرامج التدريبية عبر شبكة الإنترنت حول أهداف التنمية المستدامة بهدف رفع الوعي بتلك الأهداف. ونظراً لأن الشباب يمثلون أساس المجتمعات، فلابد العمل على رفع الوعي لدى هذه الفئة بشأن أهداف التنمية المستدامة وأهميتها، ويجب أن يتم ذلك من خلال منتديات الشباب والمراكز الشبابية والمسابقات المختلفة التي تدعم مفهوم التنمية المستدامة سواء على المستوى المحلي أو المركزي (UN–HABITAT and UNDP, 2017).

- **تشخيص الوضع القائم أو الراهن**

لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لابد من التعرف على مدى استعداد وامكانية الوضع القائم لتبني عملية التنفيذ، ومن هنا يتطلب الأمر ضرورة القيام بدراسة تشخيصية حول الوضع القائم، والتي تتمثل في العملية التي يتم عن طريقها تحديد خط أساسي للوضع القائم من خلال بيانات كيفية وكمية. ويبرز التشخيص التحديات والفرص التي تواجه الدولة في بعض القضايا المختلفة سواء مؤسسية أو فنية أو اجتماعية أو بيئية. وتتضمن الدراسة التشخيصية مجموعة من المقترحات الخاصة بتحسين الوضع القائم، بالإضافة إلى نظرة عامة حول كيفية تنفيذ التوصيات المقترحة. وتشمل عملية تشخيص الوضع القائم رسماً مفصلاً لأصحاب المصالح وعلاقتهم ببعضهم البعض والدور الخاص بهم في عملية التنمية. وعادةً ما تستخدم التقييمات الخاصة بعملية التنمية من قبل المنظمات الدولية في المساعدة على تشخيص الوضع القائم مثل التقييم السريع المتكامل لتيسير

إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، وكذلك دليل قياس الحوكمة (United Nations, 2016).

- **إعداد الاستراتيجيات والخطط**

تعمل الاستراتيجيات والخطط على ترجمة جدول الأعمال السياسي إلى أهداف تنموية ونتائج ملموسة. وتقدم الاستراتيجيات والخطط إطاراً عاماً للتنمية من خلال استغلال الموارد وتقديم الخدمات، كما تعمل على التنسيق بين المستويات المختلفة للحكومة، ويعد إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط سواء على المستوى المحلي أو المركزي (القومي) أمراً ضرورياً وحتمياً من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك لابد من العمل على تحفيز أصحاب المصلحة وخلق إرادة سياسية واضحة لدمج تلك الأهداف، وتمثل الاتفاقيات الدولية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات أحد الأدوات التي تعبّر عن الإرادة والالتزام السياسي بشأن دمج تلك الاتفاقيات في الخطط الاستراتيجية الوطنية. وتساعد النقطتان السابقتان المتعلقتان برفع الوعي وتشخيص الوضع القائم على تعزيز السياسات والخطط الوطنية والمحلية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. فلن يتم إدماج الأهداف إلا بإعداد تشخيص جيد للوضع القائم بما يتضمنه من سياسات واستراتيجيات وخطط، ونقاط الضعف والفرص المتاحة (UNDP, 2017).

- **الرصد والتقييم**

تعمل عملية الرصد على المساعدة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتعزيز عملية المساءلة، بالإضافة إلى أنها تمثل أساس عملية التقييم وتهدف إلى التعرف على مقومات النجاح والتحديات التي تواجه عملية التنفيذ. أما عملية التقييم فتفتح الباب أمام تحسين الوضع الحالي والتعرف على نقاط الضعف، وتسمح برسم الخطوات المستقبلية في ضوء المعلومات الواردة منها، وبالتالي تساعد عمليات الرصد والتقييم على التأكد من أن الأهداف المنشودة يتم تحقيقها بكفاءة وفعالية. وهناك عديد من الأدوات الداعمة لعمليات الرصد والتقييم على المستويين المحلي والوطني. منها؛ التأكد والعمل على إنشاء نظم سليمة ومتطورة لجمع البيانات وتحليلها مثل إعداد المؤشرات المتعلقة بالحوكمة ومدركات الفساد والتنافسية ورضا المواطنين عن الخدمات وغيرها من المؤشرات التي تساعد في رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني. ولابد من العمل كذلك على تعزيز وتقوية آليات المساءلة المجتمعية مثل تعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة والرصد على أداء مختلف السلطات ومدى تحقيقها للأهداف التنموية المنشودة، ويتم ذلك من خلال إنشاء آليات مجتمعية و/أو حكومية للرصد وتعزيز المبادرات المجتمعية الخاصة بالرقابة على الأداء التنموي الحكومي (UN–HABITAT and UNDP, 2016).

2. أدوات تتعلق بالترتيبات المؤسسية

تعدّ الترتيبات المؤسسية الجيدة والمرنة أحد أهم الدعائم لعملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذلك من خلال ضمان اللامركزية وتعدد المستويات الحكومية، وتعزيز المشاركة والمساءلة، والعمل على بناء القدرات البشرية، والمؤسسية اللازمة لدعم عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذلك من خلال الآتي:

- **اللامركزية وتعدد المستويات الحكومية**

تعتمد عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير على تعدد مستويات الحكومة والتي يكون لها سلطات ومسؤوليات ووظائف مختلفة تخدم مؤشرات التنمية المستدامة، وتعد اللامركزية أحد الدعائم المهمة في تحسين جودة وفعالية وكفاءة الخدمات المحلية، حيث تدعم اللامركزية التخطيط المحلي وتوفير الموارد المحلية اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية، وتعمل على دعم المبادرات مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي، وتعزيز التركيز على احتياجات الفئات المهمشة. وتتعدد الأدوات التي يمكن استخدامها فيما يتعلق باللامركزية وتعدد المستويات المحلية، مثل العمل على إعداد حوارات بين المستويات المختلفة للحكومة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أمين، 2011)، بالإضافة إلى القيام بالتقييمات المختلفة لتحديد مدى استعداد المجتمعات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تساعد اللامركزية وتعدد المستويات الحكومية بدرجة كبيرة في تعزيز تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال اعتماد المستويات المحلية على المصادر المحلية للتمويل، والعمل على تعزيز تلك المصادر من خلال فرض الضرائب والرسوم المحلية، والعمل على توفير أنظمة غير تقليدية للتمويل مثل الصناديق التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي. فضلاً عن ذلك، تفتح اللامركزية الباب أمام السلطات المحلية للاقتراض من الجهات الخارجية لتعزيز مشروعات البنية التحتية وتوفير فرص العمل بما يساعد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (Amin, 2018).

- **النهج التشاركي**

تعدّ عملية المشاركة إحدى الأدوات المهمة لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي تتضمن وجود مشاركة من قبل الأطراف المختلفة مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات والخطط لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعنى عملية المشاركة بإشراك مختلف فئات المجتمع بدرجة أو بأخرى في إعداد والإشراف على تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني. وبالتالي، تتيح المشاركة الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة في القيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية التي تمسّ المجتمع. بالإضافة إلى المساعدة في ترشيد توزيع الخدمات بين الفئات المختلفة في المجتمع. كما يعمل النهج التشاركي على تدعيم جوانب التعاون بين أطراف المجتمع والحكومة من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية عن طريق اللامركزية. وتساعد المشاركة على تحسين التفاعل بين

المؤسسات المحلية والوطنية بما يسمح باستجابة متكاملة لمعالجة التحديات المختلفة التي تواجهها أية منطقة من المناطق. ولتعزيز النهج التشاركي من الممكن الاعتماد على عديد من الآليات مثل التخطيط بالمشاركة، والموازنة التشاركية اللذان يعملان على ترتيب الأولويات حسب احتياجات المواطنين وتحديد المشكلات والحاجات الفعلية للمواطنين مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية والوطنية (أمين، 2019).

كما تتمثل الأدوات الداعمة لتعزيز النهج التشاركي في إعداد حوارات بين المستويات المختلفة للحكومة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعلى سبيل المثال، قامت الحكومة الكولومبية بإنشاء مفوضية عليا متعددة المستويات والمؤسسات للإعداد والتنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة. تمثل هذه المفوضية الجهة الرسمية الخاصة لصنع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة والخطط والبرامج فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (UN-HABITAT and UNDP, 2016).

- **المساءلة**

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجود آليات واضحة للمساءلة لضمان محاسبة المسؤولين عن النتائج، وتسمح تلك الآليات بمراقبة التطور نحو تحقيق تلك الأهداف وتحديد التحديات التي تواجه التنفيذ واقتراح إجراءات للتطوير والتغلب على التحديات المختلفة، وتتكامل المساءلة مع الشفافية في الحصول على البيانات والمعلومات والمشاركة من قبل الأطراف المختلفة في المجتمع، وتتمثل الأدوات المتعلقة بالمساءلة في نشر البيانات والمعلومات الخاصة على المستويين المحلي والمركزي من خلال المواقع الرسمية لمختلف المؤسسات والإدارات المحلية والمركزية أو قنوات الاتصال الرسمية، وتعزيز آليات المساءلة الاجتماعية، وتفعيل أدوار الجهات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني وتوعيتها بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز استخدام نظم المعلومات في تقديم الخدمات المحلية والمركزية.

كما يجب الوضع في الاعتبار العمل على توعية المجالس المنتخبة على المستوى المحلي بأهداف التنمية المستدامة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يتطلبه ذلك من تعزيز الدور الرقابي لتلك المجالس على الإدارات المحلية لمراقبة فعالية وكفاءة تنفيذ المشروعات الداعمة لتحقيق تلك الأهداف (UNDP, 2015).

- **بناء القدرات**

تمثل القدرات البشرية والمؤسسية المحرّك الأساس لعملية التنمية، ولذلك فإن تنمية وبناء القدرات يسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فلن تتحقق التنمية المستدامة دون الاستيعاب الكامل لأهدافها ومقاصدها، وتحديد الآليات اللازمة لتحقيقها، الأمر الذي يتطلب بناء القدرات البشرية والمؤسسية في كافة القطاعات للوصول إلى مستويات الأداء المثلى بما يتناسب ويتواءم مع التغيرات الحادثة على الساحة (الإسكوا، 2019).

وتتمثل الأدوات الخاصة بتعزيز بناء القدرات في التدريب على المواد التعليمية المتاحة عبر الشبكة العنكبوتية حول أهداف التنمية المستدامة، وتدريب العاملين على المستويين المحلي والمركزي حول قضايا متخصصة تتعلق بالتنمية المستدامة، وإطلاق مبادرات للحوار بين الوحدات المحلية والمركزية للاستفادة من الخبرات المختلفة. كما يسهم بناء وتعزيز القدرات المؤسسية مثل تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الخدمات المحلية والمركزية الإلكترونية، وإنشاء نظم الشكاوى في تعزيز عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (UNDP, 2017).

خامساً: خاتمة حول التدابير المتوقعة لمواجهة جائحة كورونا

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والكشف عن أهم التحديات التي تواجهها في ظل جائحة كورونا (COVID-19)، ومن ثم صياغة نموذج سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أدوات هذا النموذج. كما توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج. كان أبرزها:

- سياسات التنمية في دول المنطقة العربية لا تزال مجزأة.
- لاتزال معدلات الفقر وعدم المساواة بتزايد في المنطقة العربية.
- أن نهج تضافر جهود المجتمع ككل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لم يرق بعد إلى التنفيذ.
- أن اقتصادات المنطقة العربية، على الرغم من جهود التنويع، لاتزال بعيدة في هيكليتها عن الاستدامة والإنتاجية.
- كما أن لمنطقتنا نصيب كبير من الصراعات والاحتلال صراعات تدمر شعوباً ومجتمعات وبلداناً وتبدد مكاسب التنمية، وتلقي بعبئها على المستقبل.
- في منطقتنا العربية أيضاً هناك طاقة كبيرة من الشباب يتملكهم قلق إزاء قلة فرص العمل وعدم كفاية نظم التعليم، لكنهم ينبضون بالطموح والحماس ويملكون قدرة على تسخير قوة التكنولوجيا والابتكار ويتحلون بروح التجديد والتغيير.
- ضعف الاستثمار في القطاع الصحي أدى إلى ضعف القدرات في مواجهة جائحة كورونا.

في ظلّ الضائقة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة والمخاوف من انهيار النظم الصحية والتأثير السلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة نتيجة جائحة كورونا (COVID-19)، ينبغي للحكومات العربية اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى السياسات ترمي إلى التخفيف من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)، وتقوم على نهج شامل لا يستثني أحداً. وذلك على النحو التالي:

(1) التدابير المالية اللازمة لدعم الاقتصاد ودعم الفئات المحتاجة

- النهوض بنُظم الحماية الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية والمعونة الغذائية واستحقاقات البطالة وغيرها من البرامج، وحماية الحق في الحصول على إجازة مَرضية مدفوعة الأجر.
- تمديد آجال سداد القروض الفردية والرهون العقارية، ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتاً، وإعفاء المحتاجين من الضرائب.
- دعم الشركات المتضرّرة من تداعيات الجائحة بهدف حفز الاقتصاد والحدّ من تسريح العاملين، عن طريق تمديد آجال سداد اشتراكات الموظّفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، وإتاحة الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور لضمان حصول العاملين على رواتبهم، ووقف سداد القروض مؤقتاً خلال هذه الأزمة.
- تقديم دعم ائتماني وقروض معفاة من الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وللعاملين لحسابهم الخاص.
- حفز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة، ولاسيما الإنفاق على برامج الرعاية الصحية ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ.

(2) تدابير تعزيز التضامن الاجتماعي التي تهدف إلى خدمة مصلحة الفقراء والفئات الضعيفة

- حصول المستهلكين من الفئات الضعيفة على المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية بشكل مستمرّ وبأسعار معقولة، ومنع الاستئثار بالسلع المتاحة في أوقات الطوارئ والتلاعب بالأسعار.
- إنشاء نظام حماية مخصّص لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المشمولين ببرامج حماية اجتماعية محدودة وغير المشمولين بأي برامج. فجائحة كورونا العالمية ستزيد من عزلة هؤلاء الأفراد وضائقتهم المالية، لاسيما مَن يعتمد منهم على الأسرة في تلبية احتياجاته اليومية . وينبغي إيجاد حلول مبتكرة لتقديم مساعدات مالية محدّدة الأهداف، وتوفير خدمات صحية متنقلة، وتقديم دعم مادي ونفسي.
- تنفيذ إجراءات صحية عامة تقوم على نهج شامل للجميع، ويستفيد منها المهاجرون كافةً، أياً كان وضعهم، وينطبق ذلك على إجراء الفحوصات، وتوفير الرعاية، والحفاظ على السلامة في مكان العمل، وسائر التدابير الرامية إلى احتواء جائحة كورونا.
- حماية نزلاء السجون والأشخاص القابعين في مراكز الاحتجاز ومخيمات اللاجئين والمناطق المزدحمة من انتشار الفيروس.

- اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير المياه النظيفة وإتاحة مرافق وخدمات الصرف الصحي وغسل اليدين في هذه الأوقات الطارئة، لاسيما في الأحياء الفقيرة والعشوائية والمناطق الشحيحة بالمياه.
- حماية العاملين الصحيين، من خلال إعطائهم الأولوية لدى توفير أقنعة الوجه القادرة على تنقية الهواء المستنشَق والملابس الواقية الوحيدة الاستعمال.

(3) تدابير تحقيق الاستدامة والأمن الغذائي

- تقديم محفزات اقتصادية شاملة للجميع، من أجل إرساء مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات، وفعّالة من حيث استخدام الطاقة، وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. والهدف من ذلك التقدّم باتجاه أهداف التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره على الصعيدين الوطني والقطاعي، حمايةً للأجيال القادمة وخفضاً لتكاليف تغير المناخ.
- الاستعانة بحلول الطاقة المستدامة عند إنشاء مرافق لامركزية لفحص المصابين بفيروس كورونا ومعالجتهم. ومن هذه الحلول استخدام الألواح الشمسية لتوليد الكهرباء وتسخين المياه بدلاً من مولّدات الديزل، والذي من شأنه تعزيز الإنتاج المحلي لهذه المولّدات من قِبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان استمرار الإنتاج الزراعي وزيادته لسدّ النقص المحتمل في الغذاء على الصعيد الوطني، عن طريق تحسين القدرة على الحصول على القروض، وتعزيز مدخلات الإنتاج، وزيادة مساحات الأراضي العامة المستأجرة، وإزالة الحواجز أمام التجارة.
- دعم صغار منتجي الأغذية، وتزويدهم بالأصول العينية ومدخلات الإنتاج مثل البذور والسماد العضوي ونظم الري ومبيدات الآفات، من أجل تربية الماشية والدواجن وإنتاج المحاصيل الموسمية ذات الدورة الزراعية القصيرة.

(4) تدابير تعزيز المؤسسات وجهوزيتها

- تمكين الجهات المعنية على مستوى الحكم المحلي، من خلال تقديم الدعم المالي والفني إلى البلديات والمجالس المحلية؛ وتوطيد الشراكات مع المجتمع المدني لضمان مؤازرة الفئات الضعيفة وخدمتها بفعالية، لاسيما السكان النازحين، والسكان المعتمدين على المعونة الإنسانية، والعاملين مقابل أجر يومي، والعاطلين عن العمل، والفقراء الجدد.
- تخفيض تعريفات ورسوم الاتصالات لفائدة الأسر المعيشية والأفراد؛ وتحسين سرعة الإنترنت عريضة النطاق؛ وتوفير البرمجيات المجانية لإتاحة التطبيب عن بُعد، والعمل عن بعد، والتعلُّم عن بعد، والتواصل الاجتماعي.

- تحسين جودة البيانات المتاحة، لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات فورية مرتكزة على الأدلة؛ وتعزيز البيانات المتوفّرة وإتاحة الاستعانة بها، لاسيما السجلات الإدارية والمصادر الخاصة؛ والعمل مع الجامعات ومراكز البحوث المحلية للاستفادة من البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة، وذلك في الطب، وفي تسهيل الابتعاد الاجتماعي والحصول على الإمدادات الغذائية وتنفيذ سائر الإجراءات الرامية إلى احتواء تداعيات فيروس كورونا.

(5) تدابير تعزيز التضامن الاجتماعي العام

- إنشاء صندوق مخصّص للطوارئ، برعاية القطاع الخاص والأشخاص ذوي الأرصدة المالية الضخمة، لدعم الإجراءات الحكومية الرامية إلى احتواء آثار تفشّي فيروس كورونا.
- الاستفادة من الموارد المخصصة لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات تجسيداً للتضامن مع المجتمعات المحلية.
- تشجيع الشركات الكبيرة على الحد من تسريح العمال، وعلى إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة بها، وإعطائها الأفضلية في مجال المشتريات والتعاقد من الباطن، والسماح لها بإرجاء تسديد الإيجارات المترتّبة عليها أو إعفائها من تسديدها أثناء الأزمة.
- دعوة الشركات متعددة الجنسيات على الامتناع عن تغيير مستويات الدخل الأساسي، لعدم إحداث مزيد من أوجه الضعف في ميزان المدفوعات والحسابات المالية.
- توصية المصارف الخاصة بإعفاء المَدينين من تسديد فوائد الدين أثناء الأزمة، وبالسماح للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص بوقف سداد أصل الدين بصورة مؤقتة.
- دعوة المستشفيات الخاصة والجهات الخاصة المعنية بتوفير الخدمات الصحية إلى استقبال جميع المصابين بفيروس كورونا وإجراء الفحوصات لهم ومعالجتهم مجاناً.

(6) التدابير الإقليمية الطارئة

- إطلاق نداء من أجل إحلال السلام في المنطقة. ففي ظلّ الصراعات، سيزداد الوباء حدّة، وستتفاقم تداعياته الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية، بما فيها سورية وليبيا واليمن. وينبغي لجميع الجهات المعنية الإقليمية والمجتمع العالمي تكثيف الجهود لإحلال السلام، والإعلان عن هدنة إنسانية فورية، لإتاحة إنشاء الممرات الإنسانية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وينبغي رفع الجزاءات المفروضة على عدة دول، ولاسيما الحصار على قطاع غزة؛ وعدم فرض أي قيود على المواد اللازمة لمكافحة وباء كورونا؛ وحماية سبل العيش.

- تُدعى الحكومات العربية إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي من أجل دعم البلدان المعرّضة للخطر، بما فيها الدول العربية الأقل نمواً. وينبغي تخصيص هذا الصندوق لخدمة الفقراء والفئات الضعيفة، وضمان التعجيل في الاستجابة، وتوفير الإغاثة في أوقات نقص المواد الغذائية أو حالات الطوارئ الصحية. على سبيل المثال، يمكن للحكومات العربية أن تدعو إلى دفع الزكاة المستحقّة هذا العام، سواء كانت زكاة الفطر أو زكاة المال، لهذا الصندوق.

- ينبغي للمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، النظر في وضع آليات لتأجيل سداد الدين وخفضه، والهدف هو تعزيز الحيز المالي المتاح للدول المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، بحيث يتسنّى لها التصدي لتداعيات الوباء .وينبغي للمنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية النظر في زيادة ما تقدّمه من مِنح ودعم فني للدول المعرّضة للمخاطر تحت ضغوط مالية، بما في ذلك للدول الأقل نمواً.

- استمرار الدول المانحة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، أو أقلّه الحفاظ على مستوياتها الحالية، للحول دون تدنّي الإنفاق الصحي عن المستويات اللازمة في المنطقة.

- يُدعى الدائنون الرسميون إلى الإعلان عن وقف مؤقّت لخدمة الديون السيادية في هذه الأوقات الطارئة، لتحرير احتياطيات العملات الأجنبية التي تُحرَم البلدان العربية النامية منها نتيجةً لاستخدامها في خدمة الدين، والاستفادة منها لاستيراد معدات الرعاية الصحية واللوازم الطبية الضرورية للغاية، تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن خطط الاستجابة .والدائنون الرسميون مدعوون أيضاً إلى النظر في مقايضة الديون، لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية ومعالجة آثار تفشي فيروس كورونا على غرار ما حدث دعماً لجهود مكافحة أمراض الإيدز والسل والملاريا.

- ينبغي للصناديق الإقليمية توجيه الاستثمارات نحو قطاع الصحة والشركات الصغيرة والمتوسطة .ويمكنها دعم القروض التساهلية للحكومات، أو القروض الميسرة، لتمويل النفقات الإضافية في قطاع الصحة في كل دولة، وصرف بدلات إعالة لمَن فقدوا وظائفهم. وعلى هذه الصناديق أيضاً دعم الدول الأعضاء فيها لبناء مخزوناتها الاستراتيجية من الأغذية والأدوية.

- ينبغي للمصارف المركزية العربية أن تحسّن من توفّر السيولة، وأن تخفف من الضغوط المالية الكبرى التي تضعف الاقتصادات، لتحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وتشجيع الإقراض والاستثمار. واتحاد المصارف العربية مدعو إلى الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لوقف استيفاء الفوائد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر المعيشية التي تواجه أزمات نقدية قصيرة الأمد، وإلى تمديد أجل ما

تستفيد منه بالفعل من تسهيلات ائتمانية وقروض، من دون فرض أي جزاءات عليها. والحكومات مدعوة إلى توفير ضمانات ائتمانية لتغطية القروض التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث مجموعة مؤقتة من تدابير الإغاثة للشركات.

- ينبغي للحكومات العربية أن تتكفل بتمكين المهاجرين في الدول المضيفة من تحويل الأموال إلى أسرهم بطرق منخفضة التكلفة .وينبغي لوزراء المالية والمسؤولين في المصارف المركزية في الدول العربية، بدعم من اتحاد المصارف العربية وشركات خدمات التحويلات المالية، أن يسارعوا إلى الإعلان عن خفض كبير للرسوم على التحويلات المالية. فهذا الإجراء من شأنه تحرير أربعة مليارات دولار إضافية يمكن لـ 32 مليون مهاجر من المنطقة إعالة أسرهم بواسطتها.

- ينبغي للصناديق العربية الإقليمية المتخصصة التحفيز على تقديم الدعم المالي العاجل في إطار مبادرات المعونة من أجل التجارة، وذلك عن طريق تصميم وتمويل برامج مناسبة لدعم المصدرين والمستوردين العرب.

- ينبغي للحكومات العربية أن تتخذ إجراءات منسّقة لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات، لاسيما على الأغذية والمنتجات الطبية والمدخلات اللازمة للصناعات المنتِجة للسلع الأساسية. وينبغي لها النظر في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتعزيز التجارة البينية داخل المنطقة. وعليها كذلك التعجيل في وضع استراتيجية لتنويع سلاسل الإمداد، للحد من قابلية تضرّرها من هذه الأزمات.

- تُدعى الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والجهات المانحة في المنطقة العربية إلى إعادة النظر في الطرائق المعتمَدة في تقديم المعونة الغذائية، وذلك لمواكبة المستجدات في الديناميات السوقية واللوجستية.

- يُطلَب من منظمة التجارة العالمية التعجيل في إصدار قرار وزاري يتيح الاستيراد المتوازي للأدوية واللقاحات الجاري تصنيعها لمعالجة أزمة فيروس كورونا في الدول النامية. والهيئات الحكومية الدولية العاملة على المستوى الإقليمي، على غرار جامعة الدول العربية، مدعوّة إلى طلب الترخيص الإلزامي لاستخدام لقاح فيروس كورونا لأغراض غير تجارية بعد التوصل إليه.

- استحداث منصة إقليمية لتعزيز جهود مكافحة العنف في المنطقة العربية، وإطلاق حملات للتوعية، من أجل تشارك التجارب وزيادة الوعي بالتدابير المتّخذة للحد من العنف المنزلي. فالحبس المنزلي قد يفضي إلى تزايد العنف الأسري، لاسيما ضد النساء والأطفال. وينبغي تعميم تجارب المنظمات غير الحكومية والحكومات في مكافحة العنف ضد النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وسائر الفئات الضعيفة، من خلال بثّ رسائل مرئية باللغة العربية لمشاهدتها في المنطقة العربية.

- وضع إطار تعاوني إقليمي لتحديد ونشر أفضل الممارسات في مجال الإدارة المأمونة والمستدامة للمبيضات والمطهرات والنفايات الطبية والخطرة والتخلص منها. والهدف من ذلك منع حدوث أي أزمة في إدارة النفايات قد تنطوي على مخاطر تؤثر على الصحة العامة والمياه الجوفية والمناطق الساحلية، لاسيما وأن مرافق طمر القمامة الصحية والترميد ومعالجة مياه الصرف الصحي محدودة في المنطقة العربية.

الهوامش

(1) تم رصد التحديات التفصيلية التي تواجهها أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال عديد من التقارير الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية المستدامة، لمزيد من التفاصيل أنظر:

- أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.
- جامعة الدول العربية (2018). الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، القاهرة.
- الأمم المتحدة (2019). دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، متوفر على الرابط التالي:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/180612019_VNR_Handbook_Ar_WEB.pdf

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2017). رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2020). دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة، بيروت.

(2) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2015). التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.

عبد مولاه، وليد (2019). أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: إشكاليات التخطيط والتمويل والبيانات، ورشة عمل "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي"، المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع البنك الدولي، 23 – 24 يونيو، القاهرة.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2019). الرسائل الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة– تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية، المنعقد في الفترة 9–11 إبريل، بيروت.

- United Nations Development Programme (UNDP), (2018). Financing the 2030 Agenda: An Introductory Guidebook for UNDP Country Offices, United Nations Development Programmer, New York.

المراجع العربية

أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (2019). تقرير ومؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أبو ظبي.

الأمم المتحدة (2016). أهداف التنمية المستدامة. متوفر على الرابط التالي:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

الأمم المتحدة (2019). دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، متوفر على الرابط التالي:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/180612019_VNR_Handbook_Ar_WEB.pdf

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2015). التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.

أمين، خالد (2011). اللامركزية المالية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية: دروس مستفادة من مراجعة الأدبيات، مؤتمر اللامركزية في مصر: التجارب المصرية والدولية، لجنة العلوم السياسية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

أمين، خالد (2019). التنمية الشاملة المتوازنة وتوطين أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، ورشة عمل "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي"، المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع البنك الدولي، 23 – 24 يونيو، القاهرة.

جامعة الدول العربية (2018). الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، القاهرة.

الزهراني، عبد الوهاب (2020)، قراءة في تقرير التنمية المستدامة 2020- تأثير Covid- 19 على أهداف التنمية المستدامة، جسور للتنمية، الرياض، ص 16.

عبد مولاه، وليد (2019). أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: إشكاليات التخطيط والتمويل والبيانات، ورشة عمل "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي"، المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع البنك الدولي، 23 – 24 يونيو، القاهرة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2017). رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2019). إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية أداة لدعم المَيزنة وإصلاح السياسة المالية، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2020). استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا (2020). دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة، بيروت.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2019). الرسائل الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة– تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية، المنعقد في الفترة 9–11 إبريل،

المراجع الأجنبية

Amin, Khaled, (2018). Fiscal Decentralization as an Approach to Finance and Achieve SDGs in Africa. A Research Paper Presented to the UNECA's High Level Policy Dialogue on Development Planning in Africa, July.

UN-HABITAT and United Nations Development Programme (UNDP), (2016). Global Taskforce of Local and Regional Government, Roadmap for Localizing the SDGs: Implementation and Monitoring at the Subnational Level.

UN-HABITAT and United Nations Development Programme (UNDP), (2017). Global Taskforce of Local and Regional Government, Toolbox for Localizing the Sustainable Development Goals, accessed at (http://localizingthesdgs.org).

United Nations Development Programme (UNDP), (2015). Oslo Governance Center, A Users' Guide to Measuring Local Governance.

United Nations Development Programme (UNDP), (2017). Rapid Integrated Assessment to Facilitate Mainstreaming SDGs into National and Local Plans.

United Nations Development Programme (UNDP), (2018). Financing the 2030 Agenda: An Introductory Guidebook for UNDP Country Offices, United Nations Development Programme (UNDP), New York.

United Nations Development Programme (UNDP), (2018). what does it Mean to Leave no one Behind? A UNDP Discussion Paper and Framework for Implementation, July.

United Nations Development Programme (UNDP), (2020). COVID-19 and Human Development: Assessing the Crisis, Envisioning the Recovery, New York.

United Nations, (2016). The Sustainable Development Goals in Action, Mobile Application.

Voluntary National Review Database, https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/